ازدواجية المعايير في التعامل السياسي

إزاء الإحداث العربية المعاصرة

م.م. عباس فاضل علوان

نبذة عن الباحث :
تدريسي في مكتب المفتش العام في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، شغل منصب مدير قسم تقويم الاداء في مكتب المفتش العام في ديوان الوزارة، وشغل منصب مدير فرع محافظة النجف الاشرف / مكتب المفتش العام.

Dual Criteria in the political deal about contemporary Arabic events

Abstract

The research entitled (Dual Criteria in the political deal about contemporary Arabic events) aiming to clarify the positions of some Arab political institutions that occurred in the Arab area after 2011, which were applied dual criteria in political dealings with the political developments that took place in Tunisia, Egypt, Libya and Syria.

The research is divided into: Introduction and three sections: The first section concentrated on the theoretical framework for the subject of dual criteria. The second section concentrated with the most important Arab developments that occurred during the period (2011-2016), which is known as the Arab Spring.

The third section discussed the political deal with the important events in the Arab arena, while the conclusion focused on the positive and negative aspects to apply the subject of dual criteriain the Arab political deal about the contemporary Arab events.

الملخص :

تناول البحث الموسوم (ازدواجية المعايير في التعامل السياسي إزاء الإحداث العربية المعاصرة) على توضيح مواقف بعض المؤسسات السياسية العربية إزاء الإحداث العربية التي حدثت بالساحة العربية بعد عام 2011 ، والتي طبقت ازدواجية المعايير في تعاملها السياسي مع التطورات السياسية التي وقعت في تونس ومصر وليبيا وسوريا .وقد تم تقسيم البحث إلى : المقدمة وثلاثة مباحث: ركز المبحث الأول على الإطار النظري لموضوع ازدواجية المعايير، وتناول المبحث الثاني أهم التطورات العربية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، فيما تطرق المبحث الثالث إلى التعامل السياسي مع الأحداث المهمة في الساحة العربية في حين ركزت الخاتمة على الجوانب الايجابية والسلبية لتطبيق موضوع ازدواجية المعايير في التعامل السياسي العربي إزاء الأحداث العربية المعاصرة .

المقدمة :

يستأثر من يتقدم الخطى في سلم الميدان السياسي بدور استثنائي لتوجيه مسار الإحداث في مختلف دول العالم ، سواءً أكان ذلك الدول المتقدمة ، أم في الدول النامية ومنها الدول العربية على وجه التخصيص وخلال أحداث القرن العشرين الذي تميز بوقوع ثلاث حروب عالمية هي: الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، كان للقرارات السياسية سواءً أكان منها القرارات التحريرية أو الشفوية دوراً حاسماً في بلورة الاتجاهات النهائية للأحداث في كافة ميادين الحياة ، ولاسيما السياسية والعسكرية منها وخلال السنوات الخمسين الأخيرة، تميزت آليات اتخاذ القرارات السياسية في غالبية دول العالم، وبخاصة القرارات المصيرية منها بمشاركة القادة والمفكرين ومراكز البحوث في صنعها وساهمت وسائل الاتصال الحديثة وانتشار الأساليب التكنولوجية المتطورة في الميدان الإعلامي عقب اكتشاف (الانترنت)، والبث الفضائي واستخدام الاتصالات الحديثة في هذا الميدان ،على سرعة نشر وتطبيق هذه القرارات .

ومنذ عقد ونيف شهد القرن الحادي والعشرين، تطورات سياسية واقتصادية وعسكرية وتكنولوجية عديدة ومتداخلة في غالبية بلدان العالم ،انعكست على مختلف ميادين الحياة ولاسيما في مجال بلورة المواقف السياسية إزاء هذه الظاهرة أم تلك، باستخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وما يرتبط بها من مواقع قدمت للأعلام دفعة نوعية وسريعة جداً وكما هو الحال في مواقع (الفيس بوك وتويتر وغيرها)، لإرساء توجهات سياسية معينة وبما يخدم الجهات الدافعة لهذه التوجهات، مما سهل من عمليات الترابط الاجتماعي بين الشعوب، وتناقل الإخبار ومجمل التطورات الأخرى وبخاصة بين قطاعات الشباب، وقد تأثرت الساحة العربية

بمجمل هذه التطورات، وظهرت تداعياتها المختلفة في الميدان السياسي ،فيما عُرف (بثورات الربيع العربي)، والتي حدثت خلال السنوات الخمس الأخيرة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وغيرها من التطورات في بقية الدول العربية .

وعلى الرغم من أهمية هذه التطورات في الساحة العربية ، إلا إنها واجهت ، ولا تزال من ظاهرة ازدواجية المعايير في بلورة المواقف حيالها في كافة الميادين، وبالذات في الميدان السياسي إزائها في الساحة العربية، اخذين بنظر الاعتبار تأثر صانعي القرار العربي بادوار الدول المتقدمة الغربية ، ولاسيما الدول العظمى منها والمؤثرة بمداخلاتها دفاعا عن مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في غالبية الدول العربية .

أولاً: إشكالية البحث:

شكل تراجع أداء بعض الأنظمة السياسية العربية في السنوات الأخيرة أحد أهم العوامل الضاغطة لتحفيز الشعب العربي لمطالبة الأنظمة الحاكمة لإيجاد مسالك جديدة من شانها تخفيف الآثار السلبية التي تعاني منها، وإزاء فشل بعض الأنظمة العربية عن تحقيق نقلة نوعية في أدائها السياسي، مما أدى إلى نزول مجموعات صغيرة في بادئ الأمر في مصر في منذ عام 2007 للشارع للتظاهر تحت لافتة حركة "كفاية"، وعقب نجاح عملية التغيير السياسي في تونس، أنكسر حاجز الخوف لدى الشعب المصري، وفي بداية كانون الثاني /يناير 2011 سرعان ما تظاهرت أعداد هائلة من الشعب المصري والتي نزلت إلى الشوارع في مختلف المحافظات المصرية ورفعت شعار (الشعب يريد إسقاط النظام)، كهدف رئيسي، على أمل تطبيق خطوات سياسية واقتصادية جديدة من شأنها معالجة التأثيرات السلبية للسياسات السابقة على مختلف شرائح الشعب المصري . وتكرر المشهد في ليبيا وكذلك في سوريا، دون التوصل لنتائج ايجابية، وفي ضوء هذه الإشكالية، تُثار العديد من الأسئلة، يسعى البحث الإجابة عنها، وفي مُقدمتها الآتي:

1. ما هي الخلفية العلمية لمفهوم ازدواجية المعايير ؟
2. ما هي الأحداث السياسية العربية المعاصرة التي ظهرت في الساحة العربية؟
3. كيف استخدم مفهوم ازدواجية المعايير في الميدان السياسي إزاء الإحداث العربية المعاصرة ؟

ثانياً: فرضية البحث:

يَنطلقُ البحث من فرضية مفادها : إنَ الآثار السلبية التي عانت منها الشعوب العربية في كافة ميادين الحياة وبخاصة في الميدان السياسي، انعكست بشكل كبير على مختلف اتجاهات تطورات الأحداث في المجتمع العربي، الذي تأثر

هو الأخر بأحداث المظاهرات الجماهيرية التي حدثت بشكل مفاجئ وغير محسوب، في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والتي أطلق عليها مجازاً (بثورات الربيع العربي) ، وما نتج عنها من سياسات غير مستقرة وغير مدروسة ساهمت بصورة أو بأخرى في التأثير على وتيرة الإحداث في هذه الدول وفي بقية الدول العربية، مما أدى إلى انتشار استخدام ظاهرة ازدواجية المعايير السياسية إزاء هذه التطورات، ومن ثم المساهمة في أطالة أمد الآثار السلبية لهذه الأحداث .

ثالثاً:منهج البحث:

لتحقيق الغرض من البحث ،استعان الباحث بالمنهج الاستنباطي والذي يُسمى أحياناًبالمنهج (الأستنتاجي).وذلك من خلال الانطلاق من نقطة بداية واقعية وحقيقية، تاريخية ووصفية لدراسة الموضوع ،وباعتماد الطريقتين الوصفية والتاريخية وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات والحقائق التاريخية وتوصيفها ومُقارنتها وتفسيرها لإثبات فرضية البحث والتوصل لاستنتاجات مقبولة ومنطقية تخدم هدف البحث.

رابعاً: هيكلية البحث:

جرى إعداد هذا البحث وفق هيكلية تضمنت إضافة إلى المقدمة، ثلاثة مباحث: ركز المبحث الأول على الإطار النظري لموضوع ازدواجية المعايير، وتناول المبحث الثاني أهم التطورات العربية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، فيما تطرق المبحث الثالث إلى التعامل السياسي مع الأحداث المهمة في الساحة العربية ، إضافة للخاتمة .

المبحث الأول: الإطار النظري لموضوع ازدواجية المعايير

أولاً. ازدواجية المعايير:(الازدواجية)، لغة، اسم مؤنث منسوب إلى ازدواج : أي وجود نوعين متميزين من نفس الفصيلة يختلف احدهما عن الأخر بعدة خصائص، ومنها على سبيل المثال، ازدواجية الشخصية إي الظهور بمظهرين ، وازدواجية في الحكم ، إي اشتراك سلطتين فيه بوجه شرعي . في مختلف ميادين الحياة[1] ومنها الميدان السياسي.أما المعايير: معيار (أسم) الجمع : معاييرُ المِعْيَارُ : العِيارُ المِعْيَارُ (في الفلسفة) : نموذجٌ متَحَقَّقٌ أو مُتَصَوَّرٌ لما ينبغي أن يكون عليه الشيء العلوم المعيارية : المنطق والأخلاق والجمال ، ونحوها عيار : مقياسٌ يُقاسُ به غيرُه للحكم والتَّقييم غير مِعياريّ : مختلف أو غير ملتزم بمعيار معيَّن .عْيَارُ سِلاَحٍ : أَدَاةٌ تُسْتَخْدَمُ لِقِيَاسِ عِيَارِ سِلاَحٍ مَّا مِعْيَارُ الذَّهَبِ أو الفِضَّةِ عْيَارُ الْهَوَاءِ : مِقْيَاسٌ معيارُ عُمْقٍ...الخ [2]. أما المعاييرالاجتماعية : (social norm)هي توقعات سلوكية وأنماط داخل الجماعة وهي دليل غير رسمي لتقرر ما هو صحيح أو خاطئ ، وعموما يمكن تقسم المعايير الاجتماعية إلى ثلاث أقسام هي:

العُرف والمُحرمات والعادات. وهي يمكن إن تكون واضحة أو ضمنية ومن يحاول أن يتمرد على المعايير يُعّرض نفسه للعقوبة الاجتماعية حيث أكثر ما يخيف هو الاستبعاد من الجماعة. وتوصف المعايير بأنها قوانين السلوك والعادات التي تنسق تفاعلنا مع الآخرين وهي تختلف وتتطور من وقت لآخر ومن جماعة لأخرى ومن طبقة لأخرى وما يعتبر مقبولا للأطفال يعتبر منبوذا للكبار وتلعب لغة الجسد دورا مهماً في هذا الموضوع[3].

ويعّرف مفهوم ازدواجية المعايير(Dual Criteria). بكونه النفاق في الفعل أو القواعد التي تطبق بصرامة شديدة على البعض دون غيرهم. أو مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تجعل أمراً معيناً غير مقبول من شخص ما. ولكنه يقبل من آخر. وكثيراً ما يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى السلوك الاجتماعي أو الأخلاقيات الجنسية . فقد أدان إعلان مؤتمر "سينيكا فولز" وجود (نسق مختلف لكل من الرجال والنساء يجعل الاخرافات الأخلاقية التي تستبعد المرأة من المجتمع من جانب الرجل بل وتعد غير ذات بال). كما اتهمت بعض المجلات النسائية مثل (كوزموبوليتان) بازدواجية المعايير على أساس أنها تروج لفكرة المرأة المستقلة وفي نفس الوقت تؤكد على أهمية الجاذبية الجنسية وإمكانية إقامة العلاقات الجنسية [4].وسرعان ما انتقل هذا المفهوم لمختلف ميادين الحياة وبالذات السياسية منها ليعتمد من قبل العديد من المؤسسات السياسية العالمية والعربية منهجا وأساسا لإطارات عملها في ضوء مصالحها وأهدافها السياسية .

ثانياً. الكيل بمكيالين : ازدواجية المعايير. أو الكيل بمكيالين هو مفهوم سياسي صيغ بهيئته الحديثة عام 1912. ويشير إلى أي مجموعة من المبادئ التي تتضمن أحكاما مختلفة لمجموعة من الناس بالمقارنة مع مجموعة أخرى .والكيل بمكيالين مبادئ ينظر إليها على أنها مقبولة لاستخدامها من قبل مجموعة من الناس ولكنها تعتبر غير مقبولة ومن المحرمات عندما تستخدم من قبل مجموعة أخرى. الكيل بمكيالين. يمكن وصفها بأنها نوع من التحيز وظالمة لأنها تنتهك مقولة أساسية في الفقه القانوني الحديث: إن جميع الإطراف يجب أن تقف على قدم المساواة أمام القانون. الكيل بمكيالين أيضا انتهاكا لمبدأ العدالة المعروفة باسم الحياد والذي يقوم على أساس افتراض أن نفس المعايير ينبغي أن تُطبق على جميع الناس. والتحيز ذاتي على أساس الطبقة الاجتماعية. أو رتبة أو العرق أو الجنس أو الدين أو الجنسية الجّاه أو آخر من أشكال التمييز. والكيل بمكيالين ينتهك هذا المبدأ من خلال عقد مختلف الناس للمساءلة وفقا لمعايير مختلفة.والمثل القائل: "الحياة ليست عادلة"غالبا ما يحتج به من أجل ازدواجية المعايير[5].

ومن هذا المنطلق نشأ ت واقعة الكيل بمكيالين. إي إن الدولة تهرع لنصرة المظلوم حينما يتطابق هذا الفعل مع مصلحتها الخاصة. وتحجم عن ذلك أو حتى

تقف مع الظالم عندما يكون الوقوف مع المظلوم متعارض مع مصلحتها الخاصة أو متقاطع مع إستراتيجيتها العامة. ومن الطبيعي إن يكون السلوك المبني على المصلحة الخاصة متعارض مع أسس العدالة وإحقاق الحق ونصرة المظلوم. وإذا ما تناولنا هذا المفهوم أخلاقيا لقراءته بوضوح نصل إلى الاستنتاج الأخلاقي الأتي: المفروض بكل فرد أن لا يلجأ إلى انتقاد شخص على تصرفاته المشينة، في وقت يكون تصرفاته هو أسوء من ذلك. وهنا يجب التمييز بين النفاق والكيل بمكيالين، وهو ما يعني وجود معيار واحد لشخص يدعي لنفسه مبدأ، ولكنه، في الممارسة، يتغاضى عنه.

ثالثاً. التفكير المزدوج: التفكير المزدوج مصطلح آتى به "جورج أورويل" المؤلف البريطاني المشهور في كتابه 1984 ومعناه أن تحمل الفكرة وتحمل نقيضها في نفس الوقت. وأصبح يستخدم في علم النفس الحديث وعلم الاجتماع. والأخطر أصبح يُستعمل من قبل الحكومات الدكتاتورية والمستبدة، والغريب أن يستمر استعماله بعد نهاية الحكم الدكتاتوري.في كتابه 1984 الكاتب "جورج أورويل" أعطى مثالاً افتراضياً لشخص يشتغل في وزارة الحقيقة وهذه متخصصة في تزوير التاريخ وتم تدريب الموظفين على تزوير التاريخ ونسيان إن التاريخ تم تزويره وتقبل المعلومات الجديدة على أنها حقيقة ولو تطلب موقف معين تغيير التاريخ مرة آخري سوف يقوم نفس الموظف بشطب المعلومات التي زورها وتغييرها بأخرى ونسيان المعلومات القديمة وتصديق الأكاذيب التي أدخلها على سجلات الأرشيف على أنها حقيقة وهكذا يستمر التفكير المزدوج [6].

وعلى الرغم من اختلاف الأصول النظرية للمفاهيم ، فأن ازدواجية المعايير ، إي اختلافها في التعامل السياسي تجاه إي من التطورات العربية بصورة عامة ، والأهداف الكبرى منها على وجه التخصيص تؤدي من حيث المضمون والأهداف دوراً مرتبكا بعيدا عن الحيادية في التعامل السياسي ، وبخاصة إن تطورات الأحداث السياسية سرعان ما تظهر بعد مدة وجيزة وتتكشف خيوطها مما يفقد بعض المؤسسات السياسية التي لا تلتزم المبادئ العامة وتتبنى ازدواجية المعايير المصداقية أمام المتابعين من مختلف شرائح الشعوب المتلقية لتطورات الأحداث السياسية .

المبحث الثاني: أهم التطورات العربية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

منذُ أكثر من خمس عشر سنة خلت ، شهدت غالبية الدول العربية حدوث العديد من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وقامت بعض المؤسسات الرسمية ، وبخاصة العربية بتوجيهأجهزة الإعلام لتوظفت جُل أنشطتها المسموعة والمرئية والمقروءة ، لتغطية تفاصيل هذه التطورات بكل تجلياتها

السلبية والايجابية . وساهمت هذه الأجهزة في توجيه خطاب سياسي غير مستقر في ظاهره ينشد الحقيقة من جانب وتحريضي مُضلل من جانب آخر ، مما عكس بشكل لا يقبل اللبس مفهوم تطبيق ازدواجية المعايير في الميدان السياسي ، وبشكل ربما ليس له مثيل في التاريخ السياسي ، وقد ساهم هذا التوجه في نهاية المطاف في بلورة الاتجاه العام لمجمل هذه الإحداث ، إلا انه فقد ثقة الناس بغالبية المؤسسات السياسية . ولعل من المفيد التذكير لأهم إحداث الساحة العربية في السنوات الأخيرة ، وكما يأتي :

أولا. احتلال العراق : قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا باحتلال العراق في التاسع من نيسان/ ابريل 2003 وإسقاط النظام السياسي وتدمير مؤسسات الدولة والمجتمع بذريعة سياسية كبيرة قوامها ((امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل)) ، ولربما هناك من صدق هذا المبرر في بادئ الأمر من مسئولين في الدول العربية والأجنبية وكذلك الشعب العربي ، ولكن سرعان ما أثبتت المؤسسات الدولية والأمريكية ذاتها بطلان هذه الذريعة وعدم صحتها وعندئذ ظهر للجميع دور ازدواجية المعايير السياسية للتعامل مع هذا الحدث . وإزاء ارتفاع الكلفة الاقتصادية للحرب الأميركية في العراق والتي تجاوزت كلفتها كلف كل الحروب الأميركية على مر التاريخ ،ومنذ عام 2008 تجاوزت كلفة حرب العراق مبلغ (3) تريليون دولارأميركي [7]، مما اضطر إدارة الرئيس (اوباما) لاتخاذ قرار الانسحاب العسكري من العراق عقب استلامه السلطة في واشنطن في عام 2009.

وبخصوص الهدف الأمريكي المعلن "بتطبيق الديمقراطية" في العراق بعد نيسان/ ابريل 2003 ، لابد من التذكير بان مستقبل التحول الديمقراطي في إي بلد من البلدان ،يرتبط بمسار تجربته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، في مجال المشاركة السياسية وتوافر الوحدة الوطنية وارتفاع مستوى الدخل الفردي ومجال التنمية ، وحقوق الإنسان ، ويتوقف ذلك على طبيعة البنى الراهنة في كل من الدولة والمجتمع [8].

وفي العراق ، وعلى الرغم من تعقد الوضع السياسي بعد 2003/4/9 بفعل التواجد الأجنبي ، وتباين مواقف التيارات السياسية بين المؤيد والمعارض ، واختلاف طرائق المواجهة بين السلمية والمسلحة ، فأن الاستفتاء على الدستور العراقي في عام 2005 وإجراء الانتخابات التشريعية لأكثر من مرة، تبع ذلك تشكيل الحكومات وفقا للسياقات التشريعية التي اقرها الدستور العراقي ، مما وفر شرعية دستورية وسياسية نسبية للنظام السياسي في العراق [9]. ومع ذلك عانى العراق من ازدواجية المعايير السياسية العربية، جراء تردد بعض الدول العربية من إعادةالعلاقات الدبلوماسية مع العراق، ومنها على سبيل المثال المملكة العربية

السعودية التي لم تعيد افتتاح سفارتها في بغداد إلا بنهاية 2015. إي بعد ربع قرن من قطع علاقاتها مع العراق.

ثانياً. الجمهورية التونسية: حَكمَ الرئيس زين العابدين بن علي تونس لمدة (23) عاماً وروج لما يُسمى "بالمعجزة التونسية" من قبل شخصيات عالمية صديقة للرئيس التونسي السابق مثل الرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك" ورئيس الحكومة الايطالية السابق" برلسكوني " وعدد من رموز اليمين الفرنسي في عهد الرئيس الفرنسي السابق " نيقولا ساركوزي " ومن صُناع القرار في بروكسل وواشنطن .

ومع ذلك، ابتدأت الإحداث في تونس بتحركات سلمية غير عنيفة بتصعيد وتيرة المظاهرات في كافة المدن التونسية وبعد أربعة أسابيع فقط من الاضطرابات السياسية والاجتماعية المطلبية في عدد من المدن والقرى في المحافظات الداخلية التونسية ، والتي تشكو منذُ أكثر من (55) عاماً من ضعف الاستثمارات الاقتصادية الحكومية والخاصة المرصودة لها مقارنة بالمحافظات المُطلة على البحر الأبيض المتوسط والتي يتمركز فيها أكثر من ثلاثة أرباع سكان البلاد والأنشطة الاقتصادية [10].وسرعان ما انهار نظام الحكم عقب فرار الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي بتاريخ 2011/1/14 نحو المملكة العربية السعودية ، وكان لبعض المؤسسات السياسية الدولية وأجهزة الإعلام العربية والدولية وبخاصة القنوات الفضائية دوراً مؤثراً في نقل تطورات الأحداث في الساحة التونسية [11]. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2014 أجريت انتخابات رئاسية في تونس فاز بها الباجي قائد السبسي من حزب نداء تونس [12]. وشهدت تونس بعدها ذلك استقرارا سياسياً نسبيا بالمقارنة مع بقية الدول العربية التي حصلت بها إحداث الربيع العربي .

ثالثاً. جمهورية مِصرَ العربية: شهدت الساحة المصرية، ومنذ عام 2004 تنامي حركات سياسية قامت بحركات احتجاجية شتى، أعتمد اغلبها على الشباب... ومع أن بداياتها كانت تقليدية على أيدي سياسيين كانت لهم تجاربهم في أحزاب وحركات سياسية ومنظمات مدنية تشكلت في الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية".وكانت بداية جديدة في العمل العام في مصر اختلفت عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في شكلها وطابعها واتجاهاتها . لقد برز نمط من الاحتجاج المُنظم على الأوضاع القائمة والعمل من أجل التغيير الديمقراطي من خلال البيانات والمطبوعات والمؤتمرات ثم عبر المظاهرات والوقفات الاجتماعية التي لجأت إليها حركة "كفاية"، ومنذ تأسيسها في نهاية 2004 تحت شعار "لا للتمديد... لا للتوريث ". ومع تراجع حركة " كفاية" في السنوات اللاحقة ، إلا أنها حققت نجاحاً تدريجياً عبر دورها في استثمارها السياسي والإعلامي الناجح في بداية الأمر لشبكة المعلومات

الدولية "الانترنيت" وفي خلق شبكة واسعة من المؤيدين عبر (الفيسبوك وتويتر)، إنظم إليها أعداد كبيرة من الشباب الذين وجدوا منها وسيلة فاعلة للتواصل وتأسيس عدد من الحركات الاحتجاجية والتي كان لها دور في الدعوة إلى مظاهرة 25 كانون الثاني /يناير 2011 وانظم إليها شباب من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية ، وفي ذلك اليوم الذي انتهى باستخدام القوة ضد المتظاهرين وتفريق أكثر من عشرين إلفا اعتصموا في ميدان التحرير بوسط القاهرة [13] .

وبعد تدهور الأوضاع الأمنية واتساع دائرة الاحتجاجات الجماهيرية أستدعى الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع آنذاك وقال له ما نصه " يا حسين إما تحمي الشرعية ... وإما تشيل الشيلة "[14]،أي إما تحمي النظام أو تتحمل المسؤولية ، وأثبتت تطورات الأحداث إدراك الرئيس مبارك بأن المشير طنطاوي أختار الخيار الثاني ، وعندئذ أقدمَّ الرئيس محمد حسني مبارك بتأريخ 2011/2/11 على تسليم السلطة للمجلس العسكري الذي ترأسه المشير محمد حسين طنطاوي ، والذي استمر على رأس السلطة في مصر حتى انتخاب الرئيس محمد مرسي واستلامه الحكم بتاريخ 30/ 6/ 2012 .

وفيمنتصف عام 2013 اندلعت مظاهرات مناوئة للرئيس محمد مرسي أعقبها في 13 تموز/ يوليو2013 قيام وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح سعيد خليل السيسي عن عزل الرئيس محمد مرسي وأعلن عن خارطة طريق والتي تضمنت تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور رئيسا مؤقتا لمصر وإجراء انتخابات رئاسية جديدة والتي نظمت في أيار 2014.وفاز فيها السيد عبد الفتاح السيسي بمنصب رئيس الجمهورية وتولى منصبه بتاريخ 8 حزيران/ يونيو 2014[15].

رابعاً. ليبيا: على عكس تونس ومصر ، فإن ما يسمى (بالربيع العربي)في ليبيا أدى إلى مجموعة من النتائج الدموية المختلفة كلياً عن سابقاتها في حالة ليبيا ، حيث يمكن القول إنَ غالبية الشعب الليبي من المُسلمين الذين ينتمون إلى المذهب المالكي كما في تونس باستثناء أقلية من "الامازيغيين " التابعين للمذهب الإباضي ، ولكن المجتمع لم يكن متماسكاً لوجود انشقاقات واختلافات قبلية وعشائرية ومناطقية على الرغم من قيام تحالفات قبلية على مر التاريخ خففت من وطأة هذه الفرو قات إلى حد ما .

وفي شباط /فبراير 2011 ، كسر الليبيون في مدينة بنغازي حاجز الخوف ، ثم تبعهم أبناء بعض المدن الرئيسية الأخرى ، ولكن في المرحلة الأولى من الانتفاضة غاب عامل الإجماع والتوافق الوطني النسبي على إسقاط النظام ، وذلك لوجود عدد كبير من المجموعات القبلية الموالية والمؤيدة لنظام ألقذافي

كقبائل : ورفلة وترهونة والاصابعة والصيعان ، بالإضافة إلى قبيلة القذاذفة في العاصمة طرابلس ومدينة سرت وغيرها من المناطق الأخرى.

وكذلك، على خلاف ظروف التطورات الأحداث السياسية في تونس ومصر (والتي أطلقت عليها بعض مؤسسات الإعلام العربي تسمية الثورة) ، سُرعان ما أصبحت الانتفاضة في ليبيا عنيفة ، وشرسة ، لقيام العقيد معمر ألقذافي بتوزيع عناصر مُسلحة من الليبيين المؤيدين لنظامه يعملون وفقاً "لإستراتيجية ثورة مضادة" . ومع ذلك ، وبمرور الوقت حَصلت انقسامات داخل الجيش وتبعاً لذلك اندلعت اشتباكات ميدانية بين موالٍ للنظام وُمعارضٍ له . ولكن تدخل قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبما وفّرته للانتفاضة من مُستشارين وإمكانات لوجستية وفرضها حظر جوي أرسى التوازن بشكل حاسم وغيرَّ الواقع الميداني لصالح العناصر المعارضة [16] ، الأمر الذي أدى إلى الإطاحة بالنظام عقب مقتل رئيسه العقيد معمر ألقذافي في 20 تشرين الأول /أكتوبر2011. وأعقب ذلك استلم السلطة في ليبيا المجلس الوطني الانتقالي وترأسه وزير العدل السابق القاضي مصطفى عبد الجليل، واستمر في الحكم حتى انتخاب المجلس الوطني العام الجديد حيث سلم السلطة لرئيسه المنتخب السيد محمد المقر يف منذ 10/ 8/ 2012. فيما تم تعيين الدكتور علي زيدان لرئاسة الوزراء ، ثم توالت الأحداث إلى غياب مؤسسات الدولة وسيطرة الميليشيات المتناحرة على المدن الليبية وحتى الوقت الحاضر .

خامساً. الجمهورية اليمنية: أما في اليمن ، فقد بدأت أولى خطوات المعارضة من الشعب اليمني في الخامس عشر من شهر كانون الثاني /يناير2011، واستهدفت التغيير الشامل لنظام الحكم مُتأثرة بما جرى في كلٍ من تونس ومصر ، إذ بدأ ناشطون يمنيون الدعوة إلى الاعتصام والمسيرات الحاشدة للمطالبة برحيل النظام والتنديد بالفساد المستشري في البلاد وبسطوة أسرة الرئيس علي عبدالله صالح على مفاصل أساسية في أجهزة الأمن والاقتصاد فضلاً عن غلاء المعيشة وانسداد الأفق السياسي[17].

وبعد أشهر من المُماطلة ، وقع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أتفاق نقل السلطة في 23 كانون الثاني / يناير 2012، وذلك استنادا إلى ما عُرف باسم المُبادرة الخليجية [18]، والتي قضت بتسليم السلطة لنائب الرئيس ،السيد عبد ربه منصور هادي مُقابل حصولهِ وأولاده وأقربائه وجميع من عمل معه خلال (33) عاماً من رئاسته ، على حصانة من الملاحقة القانونية أو القضائية . لذا أقرَّ البرلمان اليمني مشروع قانون يمنح الرئيس السابق حصانة كاملة من الملاحقة بناء على الاتفاق الموقّع ، وعلى الرغم من ردود فعل واسعة للشعب اليمني اعتراضا على هذا القانون . وفي 21شباط/فبراير 2012، أجريت انتخابات

فاز بها الرئيس عبد ربه منصور هادي وبنسبة (99٪) من أصوات الناخبين، كونه المرشح التوافقي الوحيد للرئاسة اليمنية لمدة سنتين فقط، تليها انتخابات برلمانية، ثم الانتخابات الرئاسية الحرة [19]. فيما تم تمديد مدة حكم الرئيس هادي لسنتين لضمان استتباب الأمن في اليمن.وبعد استمرار الخلافات بين الإطراف السياسية فرض الحوثيين سيطرتهم على العاصمة صنعاء ، وعندئذ قام الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بتوجيه رسالة بتاريخ 2015/3/7 لزعماء مجلس التعاون الخليجي ناشدهم للتدخل العسكري للمحافظ على وحدة اليمن بذريعة دعم الشرعية ، وحينئذ أعلنت السعودية بقيادة تحالف عسكري خليجي وأطلقت عملية عسكرية في اليمن تم تسميتها " بعاصفة الحزم " [20]، والتي لا تزال مستمرة حتى الوقت الحاضر (إي كانون الثاني / يناير 2015).

سادساً.الجمهورية العربية السورية: تُشكل سوريا حالة استثنائية لأسباب مختلفة، إذ بدأت المظاهرات بالتشكيل في سوريا بعد إن نجح الشعب التونسي والمصري في كسر حاجز الخوف وإسقاط أنظمته السياسية، وعلى الرغم من أن المظاهرات في سوريا بدأت سلمية في المدة الأولى ، إلا إنها سُرعان ما تحّولت إلى مُظاهرات عنيفة كرد فعل لإستراتيجيات القبضة الحديدية المُستخدمة من قبل النظام السوري والجدير بالذكر أن الشعب السوري مُنقسم دينياً وطائفياً وعرقياً ، ولم يُشارك مُعظم أبنائه في المظاهرات كأبناء مدينة دمشق وحلب في بادئ الأمر ،ولكن سرعان ما انتشرت المظاهرات لتعم غالبية المدن السورية في المراحل اللاحقة .

وعلى الرغم من وجود انشقاقات عسكرية وبخاصة عقب تشكيل الجيش السوري الحر إلا أن المؤسسة العسكرية بقيت مخلصة للنظام إلى حد ما ، ولم يتمكن أيٌّ من الطرفين من حسم المعركة لصالحه في سوريا ، ولكن يبدو أن ميزان القوى لا يزال لصالح نظام الرئيس بشار الأسد . ومع حالة انقسام إطراف المعارضة السورية والمداخلات الدولية بين مُؤيد لسوريا كروسيا والصين وإيران، وبين مُعارض لها كالولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وتركيا والدول العربية ،حيث فُرضت عليها العقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي ثم من قبل الجامعة العربية ، كما قطعت الأخيرة في 27 تشرين الثاني /نوفمبر 2011 عملياً جميع العلاقات التجارية السورية مع البلدان العربية [21]وسرعان ما تحولت الأحداث نحو التصادم العسكري بين قوى المعارضة ممثلة بالجيش السوري الحر والسلطة الرسمية التي استخدمت الجيش السوري النظامي ، وفي عام 2013 سيطر ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على محافظة الرقة السورية وبذلك كانت أول محافظة تخرج عن سيطرة الدولة في سوريا ،واستمر تدهور الأوضاع في سوريا ، مما دفع الرئيس السوري بشار الأسد في منتصف عام 2015 بطلب المساعدة العسكرية من روسيا الاتحادية والتي

استجابت لطلبه وباشر سلاح الجو الروسي بتوجيه ضربات جوية في الأراضي السورية ، في 30 أيلول/ سبتمبر2015، على مواقع تابعة لتنظيم الدولة.وجاءت هذه الضربات بعد تزايد الدعم العسكري المعلن لنظام الأسد من قبل موسكولمحاربة ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية[22].

المبحث الثالث: التعامل السياسي مع الإحداث العربية

تباينت مواقف المؤسسات السياسية والتي عبرت عنها مختلف أجهزة الإعلام الرسمية العربية والدوائر الإعلامية العربية الأخرى المرئية والمقروءة والمسموعة وبمختلف اتجاهاتها حيال التطورات المفاجئة والغير مسبوقة والتي عصفت بالدول العربية منذً عام 2010 وحتى الوقت الحاضر، ابتداءً من تونس ومن ثم في جمهورية مصر العربية واليمن وليبيا وسوريا واليمن .

وقد شرعت في بادئ الأمر الكثير من المؤسسات السياسية العربية، والتي عكست مواقف سياسية متباينة لتناقل أخبار تطورات الأحداث السياسية وبخاصة المظاهرات، التي اجتاحت بعض الدول العربية، وسرعان ما تغيرت الاتجاهات لتعكس مواقف تمحورت في الاتجاهات الآتية:

أولا.محور سياسي متسرع: اندفع بعض صناع القرار السياسي العربي في الدول العربية لتبني اتجاها عكس موقفاً سياسياً متسرعاً ، وسخر هؤلاء الساسة جُل إمكانياتهم المالية والإعلامية والفنية لنقل وتغطية تطورات الإحداث ، وأوعزوا للمؤسسات الإعلامية لنقل تطورات إحداث ما يسمى بالربيع العربي على مدار الساعة وعلى سبيل المثال ،تميزت شبكة قنوات الجزيرة القطرية الفضائية، بتبني هذا الموقف المتسرع ،والتي رفعت شعار (التغطية مُستمرة) ولدرجة إنها صّورت الأحداث وكأن لها دور تحريضي في تأجيجها ومحاولة قطف ثمارها. ولكن سرعان ما تلاشى هذا التوجه بعد بضعة أشهر من اتضاح معالم الإحداث العربية.من جهتها انتقدت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية تغطية قناة "الجزيرة" الفضائية القطرية لتطورات الأحداث التي اندلعت في الدول العربية، وأكدت أن القناة القطرية التي نالت الإشادة بتغطيتها المكثفة لأحداث التطورات العربية توشك أن تفقد مصداقيتها بين طوائف العالم العربي بسبب تغطيتها الأحادية الجانب لبعض هذه الأحداث.وأوضحت الصحيفة أن تغطية القناة الإخبارية المبادرة والمكثفة والتي هزت منطقة الشرق الأوسط، والتي من المحتمل ضلوع القناة في تأجيج معظمها، نالت الإشادة لأنها كانت تنقل الأحداث بحذافيرها، وقال "جوزيف مسعد " ،الأستاذ في السياسة العربية الحديثة فى جامعة كولومبيا "في دول عربية أخرى وقفت "الجزيرة" بوضوح إلى جانب التظاهرات، لكن فى البحرين وقعت مظاهرات ، لم تقوم القناة بنقلها بحيادية كونها كانت تدعم النظام البحريني".[23]

ثانياً. محور سياسي انتقائي: تعامل العديد من القيادات والمؤسسات السياسية العربية في غالبية الدول العربية بانتقائية محسوبة إزاء تطورات الأحداث، وعكست هذا الموقف أجهزتها الإعلامية، في نقل أخبار التطورات التي حدثت بدول ما يسمي (بدول الربيع العربي)، تحسباً من احتمالات انتقال تلك التطورات إلى ساحاتها، وركزت على الأسباب الدافعة لحصولها .إلا إن هذه الانتقائية عكست تصورات سلبية، حيث نلاحظ اختراقات بالجملة للموضوعية والحيادية والنزاهة وأخلاقيات المهنة والحرفية. فالآلة الإعلامية الموجهة أصبحت تركز على جوانب الحدث التي تخدم أجندتها وتتجاهل تماما كل ما يناقض أهدافها وسياساتها. فالأمر أصبح تضليلا وتشويها وتحريفا منهجيا ومنظما للواقع. فتعاطي الإعلام على سبيل المثالم أزمة سوريا وما يجري في مصر وفي أخاء عديدة من العالم يشير إلى أن غالبية التوجهات السياسية عانت ، ولا تزال من انفصام الشخصية ومن ازدواجية المعايير [24].كما أنَّ تعامل الإعلام الغربي مع ما يسمى (بثورات الربيع العربي) متأثرٌ بالأطروحات السياسية التي تهم حكوماته الغربية أكثر من الجوانب التي تتعلق بالتطورات وكمثال على ذلك: منذ انطلاق الأحداث السورية وحتى يومنا هذا نقرأ عن حجم "المتطرفين" في هذه الأحداث، وعن مستقبل الأقليات إذا ما حصل التغيير، ولكنْ نادرًا ما نقرأ عن تنوع قوى المعارضة.كما تعاملت الدول الغربية مع التطورات السياسية والاجتماعية – خاصة في مصر- بشكل مختلف في البداية؛ حيث كان حَذِرًا من وجود الإسلاميين في ساحات الاحتجاج وكان يركّز على أطروحات بعض القوى الاستفزازية حول المشروع الإسلامي. فيما كان الإعلام العربي، والموجه سياسيا – المحسوب على دول الخليج ومصر- ينقُل الكثير من الصور الإيجابية عن تطورات الأحداث العربية ،وهكذا نرى اليوم خبًا تبرِّر المذابح في سوريا تحت شعارات رنّانة وكاذبة، وخبًا تتحدث عن ما يسمى بالثورات وكأنّها تتحرك من الخارج بـ"الريموت كونترول".[25]ولوحظ مع بداية الحركات الاحتجاجية التي عصفت بالدول العربية فيما بات يعرف بالربيع العربي، تجلت حقيقة الانحياز الكامل لبعض المؤسسات السياسية ، والتي عكست توجهاتها أجهزتها الإعلامية والتي كانت تغطي سير الأحداث، كاشفة في الوقت نفسه طبيعة الأجندات السياسية التي كانت توجه الخطاب الإعلامي لكل مؤسسة إعلامية. حيث يؤكد العديد من الخبراء إن المصداقية والموضوعية باتت صفة تفتقر لها تلك القنوات في التعامل مع الوقائع بين دولة وأخرى، مشيرين في الوقت ذاته بالتباين الشاسع في نقل حقيقة الأحداث بين دولة وأخرى. فيما يذهب بعض المراقبين في تحليلاتهم إلى كون أغلب الفضائيات العربية مارست سياسة مزدوجة في تعاملها، بعد أن قامت بالتعتيم على حركة الاحتجاجات في البحرين والسعودية من جهة، واتسم خطابها الإعلامي بالتحريض وتأجيج العنف من جهة أخرى أثناء تغطيتها لأحداث اليمن وسوريا.

ثالثاً. محور السياسة الواقعية : مثل هذا المحور بعض النخب السياسية في الساحة العربية والتي قرأت تطورات إحداث ما يسمى بالربيع العربي برؤية موضوعية ، باستغلال هامش حرية الرأي المتاح في الدول العربية ، وجاءت مواقف هذا المحور، لتعبر عن مواقفها بنظرة متفحصة لمآل الإحداث، بنقل صورة واقعية عن ما يحدث في الواقع ونقل الأخبار بصورة دقيقة ونقل التحليلات الموضوعية للأخبار ووجهات النظر وإعطاء الصورة الواقعية للشخصيات والتصورات الموضوعية عن المستقبل ومحاولة تغيير الواقع نحو الصورة الأحسن وتوظيف الإعلام ، باعتباره المرآة العاكسة لوجهات نظر واقعية، مع الأخذ بنظر الاعتبار إن هذه الصورة محدودة الدور في الواقع الإعلامي العربي أو موجودة ولكن بصورة مصغرة جداً وخاصة إذا كان ما ذُكر يخدم مصالح الجهة المتبنية لوسيلة الإعلام[26] آخذين بنظر الاعتبار أن الإعلام الحر، وقبل كل شيء يعني تزويد الناس بالأخبار الصحيحة ، والمعلومات الدقيقة ، والحقائق الصادقة والثابتة والتي يمكن إن تساهم على تشكيل رؤية صائبة إزاء واقعة ما ، بحيث تكون هذه الرؤية تعبيرً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم . وبحسب "اتوجروث" Otto Grathفان (الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت) . ويفترض في أي نشاط أعلامي الصدق لكي يحقق غاياته بشكل مطلوب ، وهناك جملة شروط من الضروري توفرها لاستحال الصدقية السياسية والإعلامية ، وأهمها التزام الحيادية والموضوعية في نقل الرسالة الإعلامية . ومن الطبيعي أن كل وسيلة إعلامية تحاول أن تبدي أو تتظاهر بمساحة واسعة من الحيادية كشرط مهم لكسب ثقة القارئ ، خاصة ونحن نعلم إن مفهوم حيادية الإعلام بمعناه المطلق غير موجود ولن يوجد ، لان الإعلام مهما اجتهد وحاول أن يكرس هذه الخاصية إلا انه يبقى تكتنفه بعض الميول وقد تكون خفية إلى هذا الجانب أو ذاك ، كما إن الموضوعية في الإعلام ليست مطلوبة لذاتها كهدف أخلاقي بقدر ما هي مطلوبة كضرورة إعلامية [27]. ومن هذا المنطلق فان تبني بعض النخب والمؤسسات السياسية لمواقف واقعية إزاء تطورات الإحداث العربية ، وتعبير ذلك من خلال بعض مؤسسات الإعلام العربي لنقل تطورات الأحداث التي وقعت بدول ما يسمى (دول الربيع العربي)، بحرفية مهنية وكرست جُل إمكانياتها المتاحة لخدمة هذا الهدف ومحاولة سبر أغوار تطور مآل الإحداث من مظاهرات واحتجاجات باعتماد أساليب علمية مدروسة قدر المستطاع . ومن أصعب الأمور وأكثرها صعوبة أن تجد داخل المنظومة العربية أعلام حر بمعنى الأعلام الحر الحقيقي ورغم ما نسمعه من تهويل للأعلام العربي فلم نجد للأعلام العربي واقع ملموس ممكن أن نتشبث به وندعمه ورغم المطالبات العديدة التي يطلقها غالبية الإعلاميون من أجل صناعة قناة إعلامية حرة واحدة فلم يتمكنوا

، وجميع المحاولات التي حاولت صنع هذا الأعلام الحر إلاأن هذه المحاولات فشلت في تحقيق أي هدف من أهدافها بسبب محدودية دور النخب السياسية التي تتبنى هذا التوجه ،وقسوة الدكتاتوريات الجاثمة على صدور الأقطار العربية ، والتي تضغط باستخدام اذرع السلطة المختلفة لتطويق هذه التوجهات وبناء المشاريع الإعلامية المسيسة والتضليلية، ورغم جذبها للكثير من الإعلاميين الذين قبلوا بالعمل بمثل هذا الأعلام الغير أخلاقي الذي يمجد القتل ويمجد انتهاك حقوق الإنسان ويمجد ممارسات الحاكم الدموية ويعتبر الحاكم هو الأول والأخير في هذه الحياة ويعتبر الشعوب دمى متحركة ليس عليها إلا أطاعة الحاكم والقبول بحكمه والرضا بالظلم واعتبار ظلم الحاكم بمثابة عدالة مطلقة [28].

وتأسيساً على ما تقدم، نستطيع القول بأن محور السياسة الواقعية المُحايد يُشكل حالات محدودة جداً في الساحة العربية ، وبات تأثير هذا المحور هامشياً في تطورات الأحداث العربية التي وقعت في الدول التي شهدت أحداث (الربيع العربي).

الخاتمـــــــة:

في ضوء ما تقدم ، يمكن تثبيت الاستنتاجات الآتية:

1. عكس تطبيق ظاهرة ازدواجية المعايير في التعامل السياسي العربي والتي ظهرت في الساحة العربية عقب وقوع أحداث ما يسمى بالربيع العربي خلال المدة (2011 ــ2016) ، سواء أكان ذلك بتخطيط مسبق أو تجاوبا مع مخططات خارجية مفروضة ، ظاهرة سلبية ومؤثرة في التاريخ العربي المعاصر ستنعكس أثارها على مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وقعت في الدول العربية بما فيها الدول التي لم تشهد مظاهرات كتلك التي حدثت في تونس ومصر وليبيا وسوريا .
2. تبلورت النتائج الأولية التي فرضتها ظاهرة تطبيق ازدواجية المعايير السياسية والتي عبرت عنها المواقف والأنشطةالسياسية العربية بمختلف مؤسساتها، باتجاهين، وكما يأتي:

أولا. الاتجاه الايجابي ،حيث ساهمت بعض المؤسسات السياسية العربية ، وبخاصة تلك التي تمتلك القنوات الفضائية والقدرة على استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) مواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية (كالفيس بوك ، وتويتر ،غيرها) ، في توعية الشعوب لحقائق كانت غير معروفة من قبلهم لسنوات طويلة خلت ، وبخاصة ما يتعلق بالدور السلبي للمؤسسات السياسية الحاكمة وانتشار الفساد في دوائر الدولة وشيوع الظلم وكبت الحريات الاجتماعية وغير ذلك . وإزاء اطلاع غالبية المجتمعات العربية على هذه الحقائق مما ساهم ، إلى جانب عوامل أخرى ، في اندفاع الشعوب العربية للتظاهر وشيوع الاحتجاجات في غالبية الدول العربية للمطالبة بتصحيح الأوضاع

السلبية ، وقد أثمرت بعض هذه الحركات الاحتجاجية في تغيير بعض الأنظمة العربية في تونس ومصر واليمن .

ثانياً.الاتجاه السلبي ، وكرد فعل على الأدوار الايجابية للمؤسسات السياسية العربية وردود أفعالها المختلفة اندفعت بعض المؤسسات السياسية العربية لتوظيف جُل إمكانياتها المالية والفنية والإعلامية لممارسة دور سلبي مغلف باستخدام ازدواجية المعايير السياسية المزدوجة وتطبيقها في مختلف الميادين السياسية والإعلامية وعلى نطاق واسع ، بهدف حرف اتجاهات الرأي العام وبما يخدم مخططات لا تمت للشعوب العربية بصلة وراحت تبث البرامج وعلى مدار الساعة التي تستهدف تكريس التجزئة وشيوع الخلافات المناطقية والدينية والطائفية مما افرز واقعا جديدا لا يخدم في محصلته النهائية تطلعات الشعوب العربية التي تظاهرت من اجلها، لاسيما مع اندفاع بعض النخبوالموسوسات السياسية العربية ، لبذل ما بوسعها لتوظيف عناصر القوة السياسية والمالية والعسكرية والفنية المتاحة لديها لترويض الشعوب وفقا لمخططات تلك العناصر المالكة لمقومات القوة . وما يؤسف إليه أن هذه المخططات التقت في بعض مخرجاتها السياسية مع مخططات خارجية معادية لتطلعات الشعوب العربية في تحقيق الحرية والكرامة وتطوير وتنمية الإمكانيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

3. وبإجراء مقارنة موضوعية بين سلبيات وايجابيات تطبيق ظاهرة المعايير المزدوجة في الميدان السياسي في الساحة العربية تظهر مع الأسف تقدم مرحلي لهذه الظاهرة ، وتجلت نتائجها السلبية الأولية في حرف وتغيير نتائج الانتفاضات العربية ، ومنها على سبيل المثال ، أنها أدت لغياب دور مؤسسات الدولة والسلطة في ليبيا إضافة إلى الخسائر البشرية والمادية التي تكبدها الشعب الليبي ، أو تحويل الاحتجاجات السلمية إلى حرب أهلية وتدخلات إقليمية ودولية ، وكما حصل في سوريا . فيما تتجلى ايجابيات هذه الظاهرة في كونها ساهمت وبقوة في كشف زيف بعض الأنظمة السياسية العربية وتعريتها أمام الشعوب وبما يدفع لتغييرها مستقبلا.

مصادر البحث:

1. الاعلام الحر يصنع التغيير ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://www.kitabat.info/subject.php?id=2659
2. انظر نص الحوار الذي أجراه الصحفي محمد كريشان مع السيد محمد حسنين هيكل في برنامج مع هيكل الملف المصري الجزء الثالث لقناة الجزيرة الفضائية ، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) بتاريخ 2011/11/4 وعلى الرابط : www.aljazeera.net

3. حسن أبو طالب، التصدع الداخلي، مأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184 (القاهرة:مؤسسة الأهرام، نيسان " ابريل " 2011).
4. خالد محمد بوطر ، التفكير المزدوج...المركز الليبي للابحاث ودراسة السياسات ، 2013/10/8والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابطhttps://ar-ar.facebook.com/AlmrkzAllybyLlabhathWdrastAlsyasatL
5. خضير عباس احمد النداوي ، الإستراتيجية النفطية الأميركية في دول حوض بحر قزوين ، ط1 (عمان/ الأردن : دار دجلة ناشرون وموزعون ،2014).
6. خضير عباس النداوي وليلى عاشور الخزرجي ، الأبعاد الاقتصادية لثورات الربيع العربي : مصر أنموذجا، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد(12) لسنة 2013.
7. خير الدين حسيب، الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، مجلة المستقبل العربي، العدد 398 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان"ابريل"2012)..
8. شبكة النبأ المعلوماتية ، نظرية ازدواج النظم وازدواجية المعايير، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://www.annabaa.org/nbanews/62/18.htm
9. صحيفة الحياة اللندنية في5 أيلول/ ديسمبر 2015
10. صحيفة الحياة، لندن، 24 كانون الأول / ديسمبر 2014.
11. صحيفة الشرق الأوسط ، لندن في 26 اذر / مارس 2015.
12. عبد الجبار كريم، الإعلام وإشكالية الموضوعية والحياد .. نحو مفهوم جديد للحياد الإعلامي، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://www.ahlanse.com/mod.php?mod=news&modfile=item&itemid=6560
13. عبد العظيم جبر حافظ ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل ، ط1 (بيروت : مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، 2011) .
14. علي خليفة الكواري ، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي ، السنة (24) ، العدد(267)، ايار 2001 .
15. كمال بن يونس ، التهميش الشامل ، عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بنعلي في تونس ، مجلة السياسة الدولية العدد(184) (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، نيسان "ابريل" 2011).
16. ليث الحمداني ، الإعلام الغربي تعامل بحذر مع الربيع العربي بسبب الإسلاميين، صحيفة نوافذ ، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://islamtoday.net/nawafeth/mobile/zview-89-174881.htm

17. محمد ابو خليف، تعريف الاعلام،بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://mawdoo3.comD8%A7%D9%85
18. محمد حميد الصواف ، الفضائيات العربية الخيار يشوه الربيع العربي ، شبكة النبأ ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://www.annabaa.org/nbanews/2011/06/153.htm
19. محمد قيراط،الإعلام وفن التضليل المنهجي ، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وزعلى الرابط: http://www.al-sharq.com/news/details/248816
20. معتز سلامة ، دولة لا نظام ، هل يؤدي اتفاق نقل السلطة إلى استقرار اليمن ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 187 (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كانون الأول "يناير " 2012).
21. معجم قاموس المعاني،ازدواجية،ومعايير، في الانترنيت وعلى الرابط: www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/h.],h[dm
22. معنى معيار في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: httphttp://www.almaany.com/home.php?language=
23. الموسوعة الحرة ، عبد الفتاح سعيد خليل السيسي، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، وعلى الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki
24. الموسوعة الحرة ، مفهوم الكيل بمكيالين ، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki/
25. وحيد حامد ، نهاية الاهانة ، ثورة 25 يناير ضد النظام السياسي الهش في مصر ، مجلة السياسة الدولية العدد 184(القاهرة : مؤسسة الأهرام ، نيسان "يناير"2011)
26. الموسوعة الحرة المعيار الاجتماعي ، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki/

الهوامش :

(1). معجم قاموس المعاني،ازدواجية،ومعايير، في الانترنيت وعلى الرابط: www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/h.],h[dm
(2). معنى معيار في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: httphttp://www.almaany.com/home.php?language=
(3). الموسوعة الحرة المعيار الاجتماعي ، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki/
(4). شبكة النبأ المعلوماتية ، نظرية ازدواج النظم وازدواجية المعايير، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://www.annabaa.org/nbanews/62/18.htm
(5). الموسوعة الحرة ، مفهوم الكيل بمكيالين ، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki/

(6). خالد محمد بوطر ، التفكير المزدوج..المركز الليبي للابحاث ودراسة السياسات ، 2013/10/8والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط
https://ar-ar.facebook.com/AlmrkzAllybyLlabhathWdrastAlsyasatL
(7). د. خضير عباس احمد النداوي ، الإستراتيجية النفطية الأميركية في دول حوض بحر قزوين ، ط1 (عمان/ الأردن : دار دجلة ناشرون وموزعون ،2014)، ص82.
(8). علي خليفة الكواري ، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي ، السنة (24) ، العدد(267)، ايار 2001 ، ص 7.
(9). عبد العظيم جبر حافظ ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل ، ط1 (بيروت : مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، 2011) ، ص 405.
(10). كمال بن يونس ، التهميش الشامل ، عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بنعلي في تونس ، مجلة السياسة الدولية العدد(184) (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، نيسان "ابريل" 2011)، ص 58.
(11). د. خضير عباس النداوي ود. ليلى عاشور الخزرجي ، الأبعاد الاقتصادية لثورات الربيع العربي : مصر أنموذجا، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد(12) لسنة 2013، ص775.
(12). صحيفة الحياة،لندن، 24 كانون الأول / ديسمبر 2014.
(13). د. وحيد حامد ، غاية الاهانة ، ثورة 25 يناير ضد النظام السياسي الهش في مصر ، مجلة السياسة الدولية العدد 184(القاهرة : مؤسسة الأهرام ، نيسان "يناير"2011)،ص62.
(14)انظر نص الحوار الذي أجراه الصحفي محمد كريشان مع السيد محمد حسنين هيكل في برنامج مع هيكل الملف المصري الجزء الثالث لقناة الجزيرة الفضائية ، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنبت) بتاريخ 2011/11/4 وعلى الرابط : www.aljazeera.net
(15).الموسوعة الحرة ، عبد الفتاح سعيد خليل السيسي، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، وعلى الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki
(16). خير الدين حسيب، الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، مجلة المستقبل العربي، العدد 398 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان"ابريل"2012)، ص 12.
(17). د. حسن أبو طالب، التصدع الداخلي، مأزق مبادرات الرئيس في مواجهة الثورة اليمنية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184 (القاهرة:مؤسسة الأهرام، نيسان " ابريل " 2011)، ص 66.
(18). د. معتز سلامة ، دولة لا نظام ، هل يؤدي اتفاق نقل السلطة إلى استقرار اليمن ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 187 (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كانون الأول "يناير " 2012)، ص 112.
(19).خير الدين حسيب، الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، مصدر سابق، ص11.
(20). صحيفة الشرق الأوسط ، لندن في 26 اذر / مارس 2015.
(21). خير الدين حسيب، الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، مصدر سابق، ص17.
(22). صحيفة الحياة اللندنية في5 أيلول/ ديسمبر 2015
(23). محمد حميد الصواف ، الفضائيات العربية انحياز يشوه الربيع العربي ، شبكة النبأ ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://www.annabaa.org/nbanews/2011/06/153.htm
(24). محمد قيراط،الإعلام وفن التضليل المنهجي ، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وزعلى الرابط: http://www.al-sharq.com/news/details/248816
(25) . ليث الحمداني ، الإعلام الغربي تعامل بحذر مع الربيع العربي بسبب الإسلاميين، صحيفة نوافذ ، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://islamtoday.net/nawafeth/mobile/zview-89-174881.htm
(26). محمد ابو خليف، تعريف الاعلام،بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://mawdoo3.comD8%A7%D9%85
(27). عبد الجبار كريم ، الإعلاموإشكالية الموضوعية والحياد .. نحو مفهوم جديد للحياد الإعلامي، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://www.ahlanse.com/mod.php?mod=news&modfile=item&itemid=6560
(28). الاعلام الحر يصنع التغيير ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://www.kitabat.info/subject.php?id=2659